**المحور الأول: الإطار المفاهيمي لعلم الاقتصاد السياسي**

**أولا: مفهوم علم الاقتصاد السياسي**

1. **تعريف العلم:**

يعد مفهوم العلم من المفاهيم الرئيسية في الدراسات المعاصرة؛ خاصة مع الجدل المتزايد حول حصر مفهوم العلم في الجانب التجريبي، والتساؤل بشأن علمية البحوث الاجتماعية و الإنسانية التي تدرس سلوك الإنسان و المجتمع. ويلاحظ أن هذا الاتجاه في تعريف العلم هو وليد التطور التاريخي والخبرة الغربية حول هذا المفهوم.

وبالرجوع إلى فلسفة العلوم و استخدامها للاصطلاح بمعنى عام، يقصد بالعلم: " مجموع المعرفة الإنسانية المنظمة المتعلقة بالطبيعة و بالمجتمع و بالفكر، و المستخلصة عن طريق اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر الحسية، و ذلك استخداما لمناهج البحث العلمي، و هي معرفة تهدف إلى تفسير هذه الظواهر تفسيرا علميا"، أما إذا أخذنا أحد فروع العلوم المختلفة فيقصد به:" مجموع المعرفة المنظمة المتعلقة بطائفة من الظواهر".

1. **تعريف الاقتصاد و الاقتصاد السياسي:**

يقصد في اللغة العربية بالاقتصاد القصد في الشئ خلاف الإسراف و هو ما بين الإسراف و التقتير ، و القصد في المعيشة أن لا يسرف و لا يقتر و يقال فلان مقتصد في النفقة و قد اقتصد و اقتصد فلان في أمره أي استقامة اعتدل و توسط .

أما الأصل اللغوي لاصطلاح الاقتصاد السياسي فيعود للكلمات الإغريقية OIKES POLITIKOS NOMOS التي تعني على التوالي منزل ، اجتماعي ، و قانون ، و لم تدخل كلمتي الاقتصاد و سياسي للاستعمال دفعة واحدة ، فاصطلاح الاقتصاد يأتينا من أرسطو طاليس الذي قصد باستعماله " علم قوانين الاقتصاد المنزلي " أ و " قوانين الذمة المالية المنزلية " أما مصطلح الاقتصاد السياسي فلم يستعمل إلا في بداية القرن السابع عشر في فرنسا على يد انطوان دي مونكرتان قاصدا بالسياسي أن الأمر يتعلق بقوانين الدولة و المجتمع ككل ، و ليس العائلة وحدها .

و قد انتشر استعمال هذا المصطلح منذ ذلك الوقت و ظل يتطور و أصبح يعرف بعلم الاقتصاد ECONOMIES ، و قد اختلفت تعاريف علم الاقتصاد الذي يعد من العلوم الاجتماعية التي تتخذ الإنسان محورا لها ، و ذلك لاختلاف الأفراد في أهدافهم و مقاصدهم و انتماءاتهم الثقافية و البيئية و كذا الدينية ، إلى أنها كلها تدور حول أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية و الخدمات ، و هي العلاقات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع .

وفي محاولة تعريف علم الاقتصاد السياسي تواجهنا العديد من التعاريف المختلفة و المتعددة، و يمكن أن نلخص هذه المحاولات في فيمايلي:

* **تعريف الاقتصاد باعتباره علم الثروة** :

يختلف الاقتصاديون بشأن تعريف الاقتصاد السياسي تعريفا اصطلاحيا ، فهناك من يحدد موضوع الاقتصاد بالبحث في الثروة وهذا الاتجاه هو الاتجاه القوي في الاقتصاد و على الأخص "آدم سميث" في كتابه الشهير "ثروة الأمم" ليس فقط بما يدل على ذلك ،فالموضوع الأساسي للاقتصاد في كل دولة هو في زيادة ثروتها و قوتها. و من بعده نجد الانجليزي "ألفرد مارشال" يعرف الاقتصاد باعتباره دراسة لأحوال البشر فيما يتعلق بالشؤون العادية لحياتهم ، و علم الاقتصاد في مفهومه هو دراسة للثروة من ناحية ، كما أنه يكون جزءا من دراسة الانسان من ناحية أخرى.

أما الفرنسي "جون باتيستساي" نظر في الاقتصاد على أنه مجرد معرفة بالقوانين المتعلقة بانتاج الثروة و توزيعها و استهلاكها .

* **تعريف الاقتصاد باعتباره علم المبادلة**

من أبرز الاقتصاديين الذين يحددون موضوع الاقتصاد السياسي" بالنظر الى الوسيلة و هو التبادل هو "جيتون بيرو" فنجده يعرف الاقتصاد السياسي على أنه دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عن ما هو بحوزته ليحصل بالمقابل و من فرد آخر على ما يحتاجه و أن عملية التبادل هي التي تسمح بقيام صلة بين إنتاج الأموال و السلع و إشباع الحاجات .

* **تعريف الاقتصاد باعتباره علم الاختيار .**

من أهم الاقتصاديين الذين أولوا اهتمام كبير بفكرة الاختيار في تحديد موضوع الاقتصاد السياسي هو الانجليزي " ليونيل روبنز " اذ يحدد منشأ هذه الفكرة بالنظر الى الغايات و الوسائل معا ، ومنه فهو يحصر موضوع الاقتصاد في درجة نشاط الأفراد الناتج عن ندرة الوسائل التي تضعها الطبيعة تحت تصرفهم لتحقيق الغايات التي يسعون إليها.

* **تعريف الاقتصاد باعتباره علم ادارة الموارد النادرة .**

يعتبر الاقتصاد السياسي علما اجتماعيا يهتم بإدارة الموارد النادرة هذا الاتجاه يصدر متأثر بتعريف الاقتصادي الفرنسي "ريمون بار" اذ يعرف الاقتصاد بأنه " علم إدارة الموارد النادرة في المجتمع البشري و دراسة طرق التكييف التي يجب على البشر إتباعها كي يعادلوا بين حاجاتهم غير المحدودة و بين وسائل تحقيق هذه الحاجات المحددة و النادرة ".

* **تعريف الاقتصاد باعتباره العلم الذي يدرس ظواهر الإنتاج و التوزيع .**

يتحدد موضوع الاقتصاد السياسي وفق تعريف البولندي " أوسكار لانج " فهو يعرفه بأنه " العلم الذي يعنى بقوانين الإنتاج و الاستهلاك الاجتماعية فيعالج من ناحية القوانين التي تحكم انتاج السلع و توزيعها على المستهلكين ، أي على الذين يستخدمون السلع لإشباع حاجاتهم الفردية و الجماعية ، فهو يصل الى التقرير بأن الاقتصاد السياسي هو علم قوانين النشاط الاقتصادي الاجتماعية ".

من خلال هذه التعاريف المختلفة يمكن أن يحدد محتوى علم الاقتصاد/ الاقتصاد السياسي في كونه:

- يهتم علم الاقتصاد في المقام الأول بوصف طرق إدارة الموارد النادرة. فهو يلاحظ ويصنف المعلومات الناتجة عن التجارب الإنسانية .

- يهتم علم الاقتصاد في المقام الثاني بتنظيم الوقائع على نحو يظهر الوحدة والدورية (التشابه الناتج عن التكرار) التي تطبع التصرفات الإنسانية. فمن مهام النظرية الاقتصادية أو التحليل الاقتصادي تأسيس الأفكار، والبحث عن محددات الظواهر الاقتصادية وآثارها، وإيضاح و تفسير العلاقات العامة الثابتة التي تقوم بينها، أي اكتشاف القوانين الموضوعية التي تقيم نظما منطقية تشكل نماذج شارحة للحقيقة الاقتصادية.

- يساهم علم الاقتصاد في توجيه السياسة الاقتصادية. فهو لا يقترح أهدافا سياسية أو اجتماعية، ولكنه يسعى إلى تحديد السياسة الاقتصادية المتكاملة التي تلائم تحقيق أهداف سياسية واجتماعية معينة. ويبين مدى التناسق بين الأهداف وإمكانية تحقيقها من الناحية الاقتصادية والوسائل التي تستجيب لتحقيق هذه الأهداف وأفضل هذه الطرق .

- في مواجهة أهداف معينة وفي إطار ظروف عملية محددة، يقدم علم الاقتصاد قواعد الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وصيغ تحقيق الرفاهية المادية.

**ثانيا - موضوع الاقتصاد السياسي**

1**- العملية الإنتاجية :**

يقول احمد دويدار أن موضوع الاقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع ، أي النشاط الخاص بالإنتاج و توزيع المنتجات و الخدمات اللازمة لمعيشة الأفراد ، وهذا النشاط يکتسي وجه علاقة مزدوجة تعبر عن علاقة الإنسان بالطبيعة وعلاقة الإنسان بالإنسان .

العلاقة الأولى يعلمنا التاريخ الاقتصادي للمجتمعات بأن الفعاليات الاقتصادية"العملية الإنتاجية " للإنسان كان و لايزال يجد نفسه فيها دائما بمواجهة الطبيعة لإشباع حاجياته فيقوم بإخضاعها لسيطرته و جعلها أقل بدائية ، و في نفس الوقت هو يخلق منها أدوات لعملية الإنتاج " وسائل الإنتاج" .

و في العلاقة الثانية نجد العملية الإنتاجية كعملية اجتماعية يقوم الإنسان فيها بتقسيم العمل لأجل مواجهة الطبيعة و إشباع لحاجياته.

**2 – المشكلة الاقتصادية:**

إن المشكلة الاقتصادية تشكل جزءا من المشكلة الإنسانية العامة، اذ الاقتصاد يمثل جانبا من شؤون الحياة لا كلها، غير إن تحديد هوية و حقيقة هذه المشكلة لا زالت نقطة اختلاف بين المذاهب المختلفة .

فالرأسمالية تعتبر إن المشكلة الاقتصادية هي نقص الموارد الطبيعية نسبيا، نظرا الى محدودية الطبيعة نفسها و التي لا تفي بالحاجات المادية الحياتية للإنسان، التي تبدو في تزايد مستمر، فتنشأ المشكلة حول كيفية التوفيق بين الإمكانات الطبيعية المحدودة و الحاجات الإنسانية المتزايدة .

في حين أن الماركسية تؤمن أن المشكلة الاقتصادية تتمثل بالتناقص المستمر بين الشكل و النظام الذي يتم به الإنتاج في المجتمع و بين نظام التوزيع .

أما الإسلام فهو يكشف عن حقيقة المشكلة بنحو آخر و بخلاف ما تطرحه الرأسمالية و الاشتراكية، فإن المشكلة الاقتصادية تكمن في الإنسان نفسه.

كما تعرف على أنها : '' محدودية الموارد، و كثرة الحاجات التي تفرض على المجتمع الاختيار و وضع الأولويات، و من ثم التضحية فالموارد محدودة عبر الزمن بالمقارنة بين حاجات و رغبات الإنسان المتعددة و المتجددة.

و من هنا فإنه يرى ان موضوع المشكلة الاقتصادية و علاجها هو موضوع الاقتصاد كله، ممثلا في ضرورية كفاية الإنتاج، و تكافؤ التبادل، و سلامة التوزيع و رشادة الاستهلاك.

فقد واجهت المشكلة الاقتصادية المجتمعات منذ نشأتها، لأنها مشكلة إشباع الحاجات و من الطبيعي أن يتناول الإنسان المشكلة بالتفكير و الاهتمام و من ثم فقد كان الفكر الاقتصادي قديما قدم الإنسان ذاته، لأن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة سلوكية بالدرجة الأولى يتسبب فيها الإنسان و ذلك من عدة وجهات:

* حين يفرط بالاستهلاك بشكل لا قيود له فيغرق في الترف.
* حينما يسود الظلم و الطغيان فيحدث نهب الدول .
* حين يركن الإنسان إلى الكسل و الخضوع و ترك العمل.

و يبقى مفهوم المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي مختلفا بينما هناك اتفاق حول وجودها على المستوى الكوني.

**2-1- عناصر المشكلة الاقتصادية:**

من خلال ما سبق ذكره تدور المشكلة الاقتصادية حول عنصرين مرتبطين هما:

\* الحاجات المتعددة التي يشعر بها الإنسان ( مشكل الاختيار بين الحاجات عند عملية الإشباع).

\* الموارد أو الأموال المحدودة ( مشكل الندرة ).

**- العنصر الأول الحاجات الاقتصادية :** يراد بالحاجة في معناها اللغوي الحرمان من شيء ضروري ،أما الحاجة الاقتصادية فهي كل رغبة تساور النفس من السلع والخدمات التي تساهم الموارد الاقتصادية في إنتاجها بحيث يولد عدم إشباع هاته الحاجات الإحساس بالألم والحرمان مما يدفع الإنسان إلى النشاط الاقتصادي أي إحداث عملية الإنتاج لهذه السلع والخدمات بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة أي عن طريق عملية الشراء بواسطة الثمن وهو ما يعبر عنه بالطلب.

**- خصائصها :** تتميز الحاجات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن حصرها فيما يلي :

أ**- الحاجة لا نهائية** :فرغبات الإنسان وحاجاته متعددة في مجموعها كما ونوعا وتتزايد باستمرار فكلما قام الفرد بإشباع حاجة معينة تظهر له حاجة أخرى جديدة يسعى لإشباعها.

فحاجات الإنسان متعددة بحسب درجة أثرها وأهميتها حيث منها ما هو ضروري لحياته كالطعام والشراب

ضروري ليسير حياته وراحته كالحاجة للتعلم والمواصلات ووسائل الترفيه بل إنها تتعدد بحسب طبيعة البيئة فحاجات مجتمعات المناطق الباردة تختلف عن حاجات المناطق الحارة بل تتعدد حتى حسب المراحل العمرية للإنسان فحاجات مرحلة الطفولة تختلف عن بقية حاجات المراحل العمرية الأخرى وهكذا

، بل إن الحاجات تزداد وتتعدد باختلاف العصر فما هو كمالي في عصر قد يصبح من الحاجات الضرورية في عصر آخر حيث مع التطور تتولد لدى الإنسان رغبات جديدة لم تكن سابقا كالحاجة حاليا إلى السيارة ومختلف الآلات الكهربائية والحاجة لاقتناء الهاتف النقال ....وهكذا فالإنسان في سعي مستمر نحو هدف متحرك يبعد عنه باستمرار وذلك لأن هذا الهدف مرتبط بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتي هي بطبيعتها متحركة وغير ثابتة.

وخاصية تزايد وتعد الحاجة الإنسانية تعد من أهم دوافع التقدم والرقي الاجتماعي فلولاها لبقي إنسان القرن الواحد والعشرين يعيش في نفس مستوى معيشة إنسان العصور السابقة قانعا بما لديه مادام محققا لإشباع حاجاته إلى المأكل والمشرب والملبس.

ويمكن إرجاع تعدد الحاجات وتزايدها مع الزمن لعدة عوامل من أهمها :

- الزيادة السكانية السريعة التي تؤدي مع افتراض ثبات أنواع الحاجات على حالها إلى زيادة كمية الحاجات المطلوب إشباعها.

- التقدم التكنولوجي الهائل التي تعرفه البشرية خاصة منذ مطلع القرن العشرين حيث أن زيادة معدلات التقدم التكنولوجي وسرعته أدت إلى ظهور حاجات جديدة لم تكن معروفة بل قد أدت إلى جعل الكثير من الحاجات التي كانت في وقت سابق تعتبر كمالية أصبحت ضرورية.

- عامل الدعاية والإعلان والإشهار والتي أدت إلى خلق حاجات جديدة وذلك عن طريق أثرها في تنمية عامل الذوق لدى الإنسان وهذا بغض النظر عن اتفاق الحاجة مع القيم الاجتماعية ومصلحة المجتمع وعدمه.فإنها تعود وتفرض نفسها دوريا بعد فترة قصيرة أو طويلة من الزمن.

- أثر المحاكاة والتقليد وذلك من خلال قيام الأفراد بتقليد أنماط استهلاك قائمة لدى أفراد جماعات أو دول أخرى ومرد هذا تطور وسائل الإعلام بأنواعها.

**ب-قابلية الحاجة للإشباع** : أي أن هناك قدرا محددا من الموارد والأموال يكفي لإشباعها ،ويقل حدة الشعور بالحاجة كلما تلقت قدرا من الإشباع ،فكلما زادت نسبة الإشباع تناقص الشعور بالحرمان والألم كالشعور بالجوع أو العطش فكلاهما يعطي الشعور بالحرمان والألم ومن ثم فإن تناول كميات متتالية من الطعام أو الشراب يؤدي إلى زوال الشعور بالجوع أو العطش تدريجيا -وهذا ما يعبر عنه في علم الاقتصاد بقانون تناقص المنفعة الحدية-مما يجعل الحاجة قابلة للانقسام والتجزؤ فقد يقوم الفرد بإشباع قدر من الحاجة ويظل قدرا آخر دون إشباع وهذا كون الإنسان محدود القدرة في دائرة الإشباع أي يمكن للإنسان حسب إمكانياته أن يشبع حاجته إشباعا جزئيا فمثلا حاجة الإنسان للمأوى تخف حدتها قليلا لو وجد منزلا صغيرا وإن لم يشبع كل حاجته في اقتناء منزل كبير.

**ج-** **قابلية الحاجة للإحلال** :أي إمكانية أن تحل حاجة محل حاجة أخرى سواء كان إحلالا كاملا أو ناقصا حسب تقديرات المستهلك ومستوى الإشباع. وتتوقف قابلية الإحلال على مقدار التقارب بين الحاجات في تحقيق الإشباع كإحلال حاجة الإنسان إلى شرب القهوة بشرب الشاي أو كإحلال العمل بالآلات محل العمل اليدوي أو العكس .

ولظاهرة الإحلال أهمية بالغة في حل المشكلة الاقتصادية على اعتبار أن هذا البديل للمستهلك فرصة التحول من سلعة إلى أخرى وهذا من شأنه أن يؤثر أيضا على المنتج عند تحديد الثمن لأن هذا التحول يؤثر على إيراده.

**د - الحاجة ظاهرة اجتماعية** :فالحاجة تختلف من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر بحسب ما يحكمه من دين وعادات وتقاليد ومستوى تقدم حضاري ،فالحاجة إلى الأكل مثلا هي حاجة طبيعية لكل إنسان لكن طبيعة ونوع الأطعمة تختلف حسب الأوضاع الاجتماعية .

وهكذا فإن بخاصية تعدد الحاجات وتزايدها واستمرارها نعد السبب في وجود المشكلة الاقتصادية وفي جميع المجتمعات البشرية على اختلاف نظمها الاقتصادية.

وعموما فالحاجات الإنسانية على نحو ما تقدم هي المحرك الأساسي لكل نشاط اقتصادي ،فالتفسير النهائي لهذا النشاط هو إشباع الحاجات الإنسانية.

- **أنواع الحاجات الإنسانیة** :تنقسم الحاجات الإنسانية التي يشعر بها الإنسان ويرغب في إشباعها وتتنوع

إلى الأنواع التالية :

* **الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية :** الحاجات الضرورية هي الحاجات الأساسية التي تتوقف حياة الإنسان على إشباعها كالمأكل والملبس والمسكن والعلاج .....بينما الحاجات الكمالية فهي الحاجات التي تحسن حياة الإنسان ويساهم إشباعها في إثراء حياة الفرد وتمتعه بها وتضفي عليها طابع الرفاهية فهي حاجات لا يتوقف على إشباعها حياة الإنسان كوسائل الترفيه المتنوعة والفنون والملابس الفاخرة .......

غير أن هذا التقسيم يعد تقسيما نسبيا لأن أهمية الحاجة وضرورتها محكومة بالتغير والتفاوت بين الأشخاص أنفسهم ومن زمان إلى ومن مكان لآخر فما هو كمالي في زمن ما أو مكان ما قد يصبح أو يعد ضروريا في زمن آخر أو مكان آخر.

* **الحاجات الفردية والحاجات الجماعية** :الحاجات الفردية هي التي ترتبط بشخصية الفرد و يستطيع تلبيتها وإشباعها بمفرده كالحاجة إلى المأكل والملبس والمسكن .....أما الحاجات الجماعية فهي التي ترتبط بوجود الجماعة ولا يمكن إشباعها إلا بصورة جماعية مثل الحاجة إلى الأمن و العدالة و الدفاع و التعليم وكذلك الحاجات الأخرى التي تباشرها الدولة عادة بأجهزة تمثل الصالح العام.وعليه فمعيار فردية الحاجة أو جماعيتها هو تنظيم الدولة لعملية الإشباع أو عدم تدخلها في تنظيمه.

وتظهر أهمية هذه التفرقة في وجوب تدخل الدولة في عملية الإشباع أم لا لأنه بناء عليه يتم تحديد الأنشطة الاقتصادية التي تتولاها الدولة ( النشاط العام ) وتلك التي يترك أمرها لنشاط الأفراد( النشاط الخاص).

* **الحاجات المادية والحاجات المعنوية** : الحاجات المادية هي التي تستوجب موارد ووسائل مادية ملموسة لإشباعها فالشعور بالجوع يحتاج إلى طعام لسد هذه الحاجة والحاجة إلى الإيواء تستلزم وجود مسكن ......

أما الحاجات المعنوية فهي الحاجات التي لا تعتمد في إشباعها على وسائل مادية بل على تقديم خدمة فالتعليم والعلاج مثلا حاجات تشبع لا عن طريق أشياء ملموسة وإنما عن طريق تلقي معارف عبر خدمة ألأستاذ أو المعلم أو تشخيص طبي من خلال خدمة الطبيب.

وعلم الاقتصاد يهتم بكلا الحاجتين معا وهذا بتحقيق الوسائل المحققة لإشباعهما وهذا لأن إشباع الحاجات المعنوية أي الخدمات قد يستدعي في الكثير من الأحيان استخدام وسائل مادية كاستخدام الهاتف لإشباع حاجة الاتصال بالأهل.

- **العنصر الثاني الموارد الاقتصادية** : يراد بالمال أو المورد بالمعنى العام الشيء النافع أو أي شيء قابل لإشباع حاجة إنسانية بطريق مباشر أو غير مباشر ويكون تحت التصرف ليستخدم في هذا الإشباع .وبهذا المعنى فالأموال أو الموارد متعددة ومتنوعة فالهواء مثلا مال ومورد لأنه يشبع حاجة الإنسان إلى التنفس والشمس مال لأن أشعتها وحرارتها ضرورية للإنسان والحياة والأرض مال لأنها تشبع حاجات متنوعة للإنسان من خلال سطحها أو مما هو في باطنها وكذلك أنواع الخدمات كخدمة الطبيب والأستاذ والقاضي والإعلامي ......

غير أن هذه الأموال والموارد تختلف فيما بينها من حيث كميتها المتوفرة والحاجات المتعلقة بها حيث هناك موارد وأموال ما هو متاح منها يزيد عن الحاجة إليها وهذا ما يصطلح عليه بالأموال الحرة ومنها ما هو أقل من حيث حجم الحاجات المتعلقة بها وهذا ما يعرف بالأموال الاقتصادية ،وبهذا تنقسم الأموال أو الموارد إلى :

- **الأموال أو الموارد الحرة** :وهي التي توجد بكميات وفيرة تكفي لإشباع حاجات الناس جميعا فهي لا تتصف بخاصية الندرة النسبية ولا تشكل أي مشكلة اقتصادية لذا يحصل عليها الفرد دون بذل أي جهد أو تقديم أي مقابل.

-**الأموال أو الموارد الاقتصادية :** وهي التي تتميز بكون الكميات المتاحة منها محدودة وتعتبر نادرة نسبيا بالنسبة إلى الحاجات التي تصلح لإشباعها مما يستدعي الاقتصاد في استعمال هذه الموارد سواء كانت أشياء مادية أو خدمات لذا فهي أموال غير مجانية بل لها مقابل يظهر من خلال الثمن -مهما كان تافها- الذي يدل على أن الحاجات التي يصلح لإشباعها كثيرة بالمقارنة بكميته ، أو يظهر من خلال التضحية بسلعة أو خدمة أخرى وبالتالي يمثل الحصول على هذه الأموال أو الموارد مشكلة اقتصادية لذا فهي محور الدراسة الاقتصادية.

وتتمثل الموارد الاقتصادية التي تدخل في العملية الإنتاجية وتسمى أيضا بعناصر الإنتاج فيما يلي :

\* **الأرض أو الطبيعة** :وتشمل كافة الموارد الطبيعية التي لم يتدخل الإنسان في إيجادها ،سواء كانت ثروات طبيعية فوق سطح الأرض كالأنهار والغابات والمحاصيل الزراعية والمعادن البارزة أو ثروات طبيعية في باطن الأرض كالمعادن الكامنة في باطن الأرض مثل الغاز والنفط والفحم.

\* **العمل** :أو الموارد البشرية ويشمل كافة المجهودات التي تساهم في العملية الإنتاجية سواء كانت مجهودات وأعمال بدنية أي يغلب عليها المجهود البدني مثل أعمال البناء والزراعة والنظافة أو أعمال ومجهودات ذهنية يغلب عليها المجهود الذهني كعمل الطبيب والأستاذ والمهندس ..........

**\* رأس المال**:ويشمل الأموال والأصول التي يساهم الإنسان في إنتاجها وإيجادها.وينقسم رأس المال بحسب طبيعته إلى:

- **رأسمال متداول أو جاري أو دائر**: وهو رأس المال الذي يستخدم لمرة واحدة في الإنتاج كالنقود والمواد الخام المستخدمة في إنتاج السلع والوقود التي تستخدمه الآلات في المصانع والسلع الوسيطية والشبه مصنعة التي تدخل في إنتاج سلع أخرى.

**- رأسمال ثابت :** ويشمل الأصول الإنتاجية الثابتة التي تستخدم أكثر من مرة في العملية الإنتاجية أي رأس المال الذي يستخدم لتحويل رأس المال المتداول من شكله الخام إلى منتج منتهى التصنيع وهذا مثل الآلات والمنشآت والمصانع والمباني والوحدات الإنتاجية.

**\* التنظيم :** ويقصد به العملية التي من خلالها يتم التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج بنسب معينة أي تنسيق العملية الإنتاجية من أجل إنتاج سلع وخدمات أخرى مع تحمل المخاطرة في العملية الإنتاجية ، ويسمى الشخص الذي يقوم بالتنظيم المنظم . ويرى البعض أن التنظيم هو نوع متقدّم من العمل فيدخلونه ضمن العنصر الإنتاجي الثاني .

- خصائص الأموال أو الموارد الاقتصادیة : تتميز الأموال والموارد الاقتصادية بعدة خصائص من

أهمها :

1. **أن تكون محدودة الكمية** : أي نادرة نسبيا بالنسبة للحاجات التي تصلح لإشباعها بشكل مباشر أو غير مباشر وقد يكون مصدر هذه الندرة ظروفا طبيعية لا يستطيع الإنسان التحكم فيها كالخامات الموجودة في باطن الأرض.

و قد تكون الندرة راجعة لظروف غير طبيعية كالظروف الاجتماعية مثل تحريم الدين أو منع التقاليد تناول واستعمال سلع معينة.

1. **أن تكون نافعة :**أي قابلة لإشباع حاجات إنسانية سواء بطريق مباشر كأموال الاستهلاك أو بطريق غير مباشر كأموال الإنتاج

،فالمنفعة خاصية في المال تجعل استعماله يزيل الإحساس بالألم ويولد الإحساس باللذة .فالمنفعة إذا ليست خاصية مادية في المال ولكنها علاقة بين المال والحاجة .ويكفي لاعتبار المال نافعا أن يكون مرغوبا فيها.

ج- **أن تكون محلا للمبادلة** :أي ذات قيمة تبادلية ،بمعنى أن الذي يرغب في الحصول عليه يكون مستعدا لمنح شيء آخر في مقابله سواء من خلال تقديم الثمن مهما كان ضئيلا أو عن طريق التضحية بسلعة أو خدمة أخرى في سبيل الحصول عليه .ولهذا فإن وجود الثمن للمورد يدل على أن الحاجات التي يصلح لإشباعها كثيرة بالمقارنة بكميته وانعدام الثمن للشيء يدل على أن كميته تفوق الحاجة إليه لذا لا يكون المال الحر محلا للمبادلة.

د- **القابلية للإحلال :**حيث تقبل الأموال الاقتصادية عادة وفي حدود معينة للإحلال محل بعضها البعض إحلالا كاملا أو جزئيا،فالأموال الاقتصادية تنافس بعضها البعض إلى حد بعيد سواء بالنسبة لطلب المستهلكين حيث تتنافس وتتزاحم الأموال الاستهلاكية على دخل المستهلك وكذلك الأموال الإنتاجية قد تحل محل بعضها البعض وتتنافس فيما بينها على طلب المنتجين .

**- أنواع الأموال الاقتصادیة**: تعد الأموال الاقتصادية مناط اهتمام علم الاقتصاد حيث تشكل المصدر

الذي تتدفق منه كافة السلع والخدمات التي يستخدمها الإنسان في إشباع حاجاته المختلفة .فالسلع هي الوسيلة المباشرة لتحقيق الإشباع. وتتنوع الأموال الاقتصادية وتنقسم إلى عدة أنواع أهمها :

أ-**أموال الاستهلاك وأموال الإنتاج** :أموال الاستهلاك هي تلك السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الإنسانية مباشرة أي التي تعطي للإنسان منفعة مباشرة كالغذاء والشراب والملابس الجاهزة والسيارة وخدمات الأستاذ والمحامي والطبيب والمواصلات .فهي تعتبر محصلة الجهد والنشاط البشري في تعامله مع الموارد وهي الهدف النهائي من أي نشاط اقتصادي سواء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي للدولة ككل.

أما أموال الإنتاج أو السلع الإنتاجية فهي التي لا تشبع الحاجات الإنسانية مباشرة ولكنها تستخدم في إنتاج سلع وخدمات استهلاكية أو إنتاجية وذلك مثل الأرض والآلات والمعدات والموانئ والمطارات والمواد الأولية ومحطات الكهرباء والمصانع وخدمات التدريب والتوجيه المهني حيث أنها تزيد من الكفاءة المهنية للعامل وبالتالي تزيد من قدرته وعطائه على إنتاج سلع أو خدمات أخرى فكل هذه سلع إنتاجية لأنها لا تحقق ولا تصلح لإشباع حاجات الإنسان مباشرة فهي سلع لا تطلب لذاتها وإنما تطلب لإنتاج غيرها من السلع والخدمات الأخرى إنتاجية كانت أو استهلاكية.

غير أن هذا التقسيم أيضا يعد تقسيما نسبيا حيث لا يمكن الفصل تماما بين ما هو من السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع والخدمات الإنتاجية حيث أن هناك من السلع ما يعد سلعا استهلاكية أو سلعا إنتاجية وهذا بحسب طريقة استخدامها فالسكر مثلا يعتبر سلعة استهلاكية إذا ما استخدمه الإنسان مباشرة في إشباع حاجته من تناول القهوة أو الشاي بينما يعد سلعة إنتاجية إذا ما استخدمه مصنع لصناعة الحلويات.

ولهذا التقسيم أهمية كبيرة في علم الاقتصاد عند التفرقة بين النظم الاقتصادية المختلفة فيما تعلق بحق بالملكية حيث في النظام الاشتراكي ليس للفرد حق التملك إلا للأموال والسلع الاستهلاكية دون وسائل الإنتاج بينما يقر النظام الرأسمالي للفرد بحق تملك

جميع الأموال استهلاكية كانت أو إنتاجية .

**ب- الأموال المعمرة والأموال غير المعمرة :** الأموال أو السلع المعمرة هي الأموال التي لها القدرة على إشباع الحاجة الإنسانية لمرات عديدة خلال فترة ممتدة من الزمن تطول أو تقصر حسب طبيعة المال أي لا يتم استهلاكها مرة واحدة إذا كانت سلعة استهلاكية كالملابس والمنازل والأجهزة الالكترونية أما السلعة الإنتاجية المعمرة فهي التي تشارك في العملية الإنتاجية مرات كثيرة خلال فترة طويلة من الزمن مثل الآلات والمعدات هذا وبقاء السلعة الاستهلاكية أو الإنتاجية مدة من الزمن في استهلاكها أو مساهمتها في الإنتاج متوقف على طبيعة السلعة ذاتها،وكذا مدى المحافظة عليها في استخدامها أو صيانتها إلى غير ذلك من الظروف المحيطة بها حيث تفقد السلعة تدريجيا قدرتها على الإشباع أو قدرتها في استخدماتها في العملية الإنتاجية.

أما الأموال أو السلع غير المعمرة أي السلع الفانية فهي السلع التي تشبع حاجة الإنسان لمرة واحدة وتفنى بمجرد استخدامها ،أي تعطي منفعتها مرة واحدة بإفناء الشيء فلا يمتد استهلاكها لفترة طويلة من الزمن مثل مختلف الأطعمة والسلع الإنتاجية غير المعمرة هي السلع التي تستخدم لمرة واحدة في العملية الإنتاجية وتفنى بمجرد استخدامها وهي ما تسمى بالسلع الوسيطية مثل المواد الأولية والوقود والخامات .

**ج**- **السلع والخدمات المتنافسة والسلع والخدمات المتكاملة** :يقصد بالسلع والخدمات المتنافسة أو البديلة السلع والخدمات التي يمكن أن تحل محل بعضها البعض فكلا منها يصلح لإشباع نفس الحاجة مثل الشاي والبن ،الأقمشة الحريرية والأقمشة القطنية الفواكه المختلفة فكلها سلع متنافسة لقدرة كلا مناه الحلول محل الأخرى عند الحاجة .وكذا بالنسبة للخدمات المتنافسة كخدمات القطار و الحافلات وسيارات الأجرة كلها خدمات متنافسة أو بديلة حيث يمكن لإحداها أن تحل محل الأخرى في إشباع الحاجة الإنسانية إلى النقل.

هذا وتكون سلعتين أو خدمتين متنافستين أو بديلتين عندما تؤدي الزيادة في استهلاك أو استخدام إحداهما إلى نقص في استهلاك الأخرى.

بينما يقصد بالسلع والخدمات المتكاملة تلك السلع والخدمات التي يلزم استهلاكها معا في وقت واحد لإشباع نفس الحاجة .وهذا التكامل قد ينشأ من أسباب فنية موضوعية وذلك حينما يتوقف تحقق الإشباع أي حصول المنفعة إلا باستخدام المالين أو السلعتين معا كاستخدام البنزين مع السيارة واستخدام الكهرباء مع الأدوات الكهربائية .وقد يكون هذا التكامل في بعض الأحيان ناشئا عن عوامل شخصية نفسية كاستهلاك الفرد بحسب طبيعة المجتمع لمادة الحليب مع القهوة . وفي قطاع الخدمات تعتبر خدمة الطب

وخدمة التمريض خدمتان متكاملتان يلزم توافرهما معا للحصول على إشباع الحاجة إلى العلاج.

د-**السلع والخدمات الضرورية والسلع والخدمات الكمالية :** وتتوقف هذه التفرقة على على حدة الحاجة التي يستخدم المال في إشباعها فالأموال الضرورية هي التي تشبع الحاجات الأساسية الملحة واللازمة للمحافظة على الحياة كالحاجة إلى الغذاء واللباس أما الأموال الكمالية فهي التي تشبع حاجات أقل إلحاحا ، وغالبا لا يقوم الأفراد باقتنائها إلا بعد إشباعهم لجل ومعظم الحاجات الضرورية.غير أن هذه التفرقة تبقى تفرقة نسبية على نحو ما ذكرناه في الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية.

**-3 القرار الاقتصادي في مواجهة المشكلة الاقتصادیة:** لأن المشكلة الاقتصادية لا تطرح بالنسبة للفرد فقط وإنما تطرح بالنسبة للمجتمع ككل فإنه وفي ظل تشعب النشاط الاقتصادي وتعقد الحياة الاقتصادية التي تتطلب التعاون بمفهومه الاقتصادي الذي يقوم على تقسيم العمل وتبادل السلع والخدمات فإنه في ظل هذا لابد من وجود إدارة اقتصادية واعية لمواجهة المشكلة الاقتصادية باتخاذ القرار الصائب الذي تفرضه ندرة الموارد أمام الحاجات غير المحدودة وهذا من خلال الجواب على أسئلة ثلاث في وقت واحد وهذا بناء على النظام الاقتصادي القائم داخل المجتمع وهي :

**ماذا ننتج؟:**ویقصد بهذا السؤال التعرف على رغبات أفراد المجتمع من السلع والخدمات المراد إنتاجها وتحدیدها نوعا وكما، أي تحدید ما هي السلع التي یتعین على المجتمع إنتاجها؟ هل هي الملابس؟ أم المواد الغذائیة؟ أم الآلات ؟ وما هي كمیات كل منها، ومما لا شك فیه أن المجتمع لن یتمكن من تلبیة جمیع رغبات أفراده، وٕالا لانتفت المشكلة الاقتصادیة، بل علیه القیام بعملیة موازنة واختیار لأفضل البدائل والمفاضلة بینها وٕانتاجها في حدود الإمكانیات المتاحة.

**كيف ننتج؟:** هنا لابد للمجتمع أن یحدد الكیفیة التي ینتج بها تلك السلع والخدمات، أي یحاول ترجمة رغبات الأفراد وتفضیلاتهم إلى سلع وخدمات منتجة تشبع تلك الرغبات، وهذه العملیة إنما تتطلب حصر كل الموارد المتاحة للإنتاج وتخصیصها على الاستخدامات المختلفة، بحیث نحقق من خلال ذلك أقصى استغلال ممكن، وتحدید الأسلوب الفني والتقني الأمثل لإنتاج السلع والخدمات المطلوب.

* **لمن ننتج؟:** هذا السؤال یتطلب التوصل إلى الكیفیة التي یتم بها توزیع الإنتاج على افراد المجتمع وتحدید المنتفعین منه، وعدالة توزیع الناتج لا تعني أن یتساوى نصیب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة، وإنما أن یتناسب هذا النصیب مع مدى مساهمة الفرد في عملیة الإنتاج نفسها.

**ثالثا- علم الاقتصاد السياسي و فروع العلوم الاجتماعية الأخرى**

يعتبر سلوك الإنسان و تصرفاته المختلفة موضوع الدراسة المشترك لكل فروع العلوم الاجتماعية المتعددة التي يتعلق موضوعها بمختلف مظاهر النشاط الإنساني داخل المجتمع الاقتصاد السياسي، علم السياسة، الجغرافيا، التاريخ، علم النفس، علم الاجتماع...)، فكل تخصص معرفي يدرس هذا السلوك من زاوية معينة و يحاول أن يفهم طبيعة العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع و في سياق تطورها و تغيرها عبر الزمن، و لا يمكن دراسة أي مجال لنشاط الإنسان دون الرجوع إلى المجالات الأخرى. و لكن رغم هذا الترابط بين مختلف الظواهر الاجتماعية، و جد الباحثون أنه لتسهيل عملية البحث العلمي و التوصل إلى النتائج الأكثر دقة كان لابد من وجود تقسيم منهجي للعلاقات الاجتماعية، و بناءا على ذلك تتولى كل مجموعة من الباحثين جانب من جوانب هذه العلاقات و تدرسها منفردة، و لكن تبقى الحدود بين هذه الفروع الاجتماعية متداخلة إلى حد كبير و التي تحاول كلها تفسير و فهم طبيعة العلاقات بين الأفراد داخل المجتمعات في إطارها المكاني و الزماني المتغير.

و على اعتبار علم الاقتصاد السياسي أحد هذه العلوم الاجتماعية الذي حقق قدر من الاستقلالية بموضوعه و مناهجه و قوانينه و نظرياته، غير أننا نجد الباحثين الاقتصاديين لايستعينون بما تم التوصل إليه في الحقول الاجتماعية الأخرى من طرق و مناهج و مواضيع تساعد على اكتمال البناء المعرفي لهذا العلم، و سنحاول من خلال هذا العنصر فهم طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد السياسي و بين باقي فروع العلوم الاجتماعية الأخرى و إبراز الاعتماد المتبادل فيما بين الاقتصاد و هذه العلوم.

1. **الاقتصاد السياسي و علم السياسة:**

يعتبر علم السياسة من العلوم الأكثر ارتباطا بعلم الاقتصاد، فالظاهرة السياسية و الاقتصادية تشكلان في الواقع وجهان لعملة واحدة، تعتبر الدولة من الموضوعات الرئيسية التي يهتم بدراستها علم السياسة، و في الوقت ذاته تعتبر قوة الدولة و استقرارها الاقتصادي من أهم مواضيع البحث و الدراسة لدى الاقتصاديين، و يعتبر الماركانتيلون من الأوائل الذين أكدوا على هذا الارتباط الموضوعي بين الاقتصاد و السياسية، كما أن تطور الأحداث السياسية و الاقتصادية حتى يومنا الحاضر تزيد من حجم هذا الارتباط بين الظواهر السياسية و الاقتصادية.

لذلك يستحيل على الباحث في الاقتصاد أن يتجاهل ما يتم التوصل إليه في حقل علم السياسة، و كذلك الشأن بالنسبة للباحث السياسي، فالكثير من الأزمات السياسة اليوم التي يتولد عنها نزاعات سياسية و حروب مستمرة، يرجع تفسيرها إلى عوامل اقتصادية ( الصراع في السودان، في نيجيريا،الحرب الأمريكية على العراق ترجع أسبابها حسب الكثير من الدارسين إلى رغبة الو.م.أ لضمان مصدر مستمر من الطاقة حتى تحافظ على استقرار اقتصادها الداخلي)، كما أن دارسو النظم السياسة المعاصرة يؤكدون على الترابط الوثيق بين الاستقرار السياسي من جهة و الرخاء الاقتصادي من جهة أخرى، فكلما تمكن نظام سياسي معين من تأمين حاجيات الاقتصادية لمواطنيه، كلما زاد الاستقرار السياسي داخله، كذلك نجد أن من متطلبات الحكم الراشد المعاصر ضرورة ضمان الحقوق الاقتصادية للأفراد و التأكيد على تطبيق تنمية مستدامة فعالة من شأنها أن تطور الجوانب المادية للدولة و الأفراد.

كذلك نجد أن شكل النظام السياسي و قيمه و إيديولوجيته عوامل رئيسية في تحديد بنية النظام الاقتصادي، بحيث نجد أن النظم الديمقراطية الحرة تتبنى بالضرورة نظام اقتصادي رأسمالي حر، عكس النظم الاشتراكية التي تدعو إلى تطبيق مبادئ الاقتصاد الموجه و المركزي التخطيط.

1. **الاقتصاد السياسي و علم الاجتماع:**

يعرف علم الاجتماع بأنه:" علم القوانين العامة للتطور المجتمع الإنساني".فموضوع علم الاجتماع يتعلق إذن بالظواهر الاجتماعية ( السسيولوجية) في حركتها الكلية، في حين أن علم الاقتصاد السياسي يهتم بمستوى واحد من مستويات الظواهر الاجتماعية و هو المستوى المتعلق بالارتباطات المادية، و لقد انصرف بعض الاقتصاديين لدراسة السسيولوجية الاقتصادية أي الاعتبارات أو الدوافع الاجتماعية للتصرف الاقتصادي،و يمكن تلخيص العلاقة بين الاقتصاد و علم الاجتماع في النقاط التالية:

* أهمية النشاط الاقتصادي و تأثيره على الكل الاجتماعي، أي أثر الأساس الاقتصادي في تحديد طبيعة التفاعلات و بنية العلاقات الاجتماعية، و يعتبر ابن خلدون من الأوائل الذين أبرزوا طبيعة هذه العلاقة، بحيث يرجع سبب ظهور المجتمع إلى الضرورة الملحة التي تدفع الناس للتجمع بهدف إنتاج و سائل المعيشة، أي أنه أعطى تفسير مادي لنشأة المجتمع، فالمجتمع ظاهرة طبيعية أدى إليها عمران التكافل الاجتماعي.
* كما تظهر أهمية التحولات في البنى الاجتماعية على طبيعة التفاعلات الاقتصادية، وذلك بأثر حركة مجموع المجتمع على تحول النشاط الاقتصادي للمجتمع كيف تؤثر المكونات الاجتماعية و الثقافية على اختيارات أو سلوكيات الأفراد الاقتصادية؟ و في هذا الإطار يمكننا أن نفهم و نفسر كيف أن الخمر كسلعة لا يتم التعامل بها في مجتمعات إسلامية، عكس المجتمعات الغربية بسبب الاختلاف الثقافي و الاجتماعي.
* كما تتجلى العلاقة بين العلمين و تكون أكثر وضوحا من خلال ظهور تخصص فرعي ضمن الاقتصاد هو( علم الاقتصاد الاجتماعي)، أو ضمن علم الاجتماع هوعلم الاجتماع الاقتصادي، فالأول هو اتجاه يميل إلى تفسير المعطيات أو الظواهر الاقتصادية اعتمادا على الظواهر الاجتماعية و واقع البنية الاجتماعية، أما الثاني فهو يزودنا بالمعرفة الضرورية الخاصة بالإطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي.

1. **الاقتصاد السياسي و علم التاريخ:**

كما يرتبط الاقتصاد بالتاريخ لأن هذا الأخير يسعى لمعرفة الأحداث و الوقائع و تفسيرها عبر تطورها التاريخي، في حين أن الاقتصاد يعمل على استكشاف و صياغة القوانين التي تحكم التفاعلات الاقتصادية، لذلك يحتاج الاقتصادي لمعرفة نتائج عمل المؤرخ أي معرفة الإطار التاريخي و الزمني النشاط الاقتصادي لنتأكد من صحة القوانين الاقتصادية و عموميتها، فالتاريخ يعتبر بمثابة المختبر التجريبي للباحث الاقتصادي الذي يسمح له بتتبع الظاهرة عبر مراحل تاريخية مختلفة ليكتشف بعدها مواطن التكرار في أسباب الظاهرة الاقتصادية ليصل في النهاية إلى التعميم و يؤسس القانون الاقتصادي، لذلك يعتبر المنهج التاريخي من أدوات و طرق التحليل التي لا يمكن أن يستغني عنها الباحث الاقتصادي.

كما أن المؤرخ بدوره يحتاج إلى معلومات اقتصادية لأنها تسهل عليه جزءا من بحثه و يحتاج كذلك إلى التحليل الاقتصادي لأن التطورات المادية الاقتصادية للمجتمعات يمكن أن تستعمل كوسيلة تفسير للتابع المراحل التاريخية،و هذا ما يؤكده كارل مارس في نظرياته حول التطور التاريخي للمجتمعات، بحيث يرجع السبب في انتقال البشر من مرحلة إلى مرحلة تاريخية إلى التحول في طبيعة علاقات الإنتاج المادي ( الجدلية المادية/المادية التاريخية)، فمثلا وصول التاريخ الإنساني للمرحلة الرأسمالية ظهر نتيجة سيطرت الطبقة البورجوازية على وسائل الإنتاج مقابل خضوع الطبقة العاملة لسيطرتها، هذا الوضع سيغير التاريخ و يدخل البشر مرحلة تاريخية جديدة و هي الاشتراكية ثم الشيوعية، نتيجة تحول علاقات الإنتاج، بحيث تصبح ملكية وسائل الإنتاج بيد الطبقة العاملة لتزول بذلك الملكية الخاصة و الطبقة البورجوازية، و هكذا يتطور التاريخ البشري استنادا إلى عوامل اقتصادية مادية مرتبطة بتحول علاقات الإنتاج و الملكية.

-4 **الاقتصاد السياسي و القانون:**

تتمثل العلاقة بين الاقتصاد و القانون في المجتمعات البشرية في أن القانون هو الإطار التنظيمي المحدد لمختلف التفاعلات الاقتصادية، فالعلاقة بينهما علاقة وطيدة إذ أن القانون يدرس القوانين التي اختارها مجتمع ما لنفسه، و ما كانت هذه القوانين سوى ترجمة لواقع البنيات الاقتصادية التي تفرضها على المجتمع.

فالقانون قد يكون رأسماليا في الدول الديمقراطية، و قد يكون اشتراكيا ضمن الدول الاشتراكية، أو إسلاميا أو إقطاعيا، فالهيكل أو الشكل يعتبر من أهم المعايير المعتمدة للتفريق بين نظام اقتصادي و آخر، و المقصود بالشكل الإطار القانوني و الحقوقي الذي ينظم العلاقات الاقتصادية داخل كل نظام اقتصادي . فكل دولة لها جزء من تشريعاتها القانونية المتعلقة بالشق الاقتصادي مثل:

(القانون التجاري، و تسيير المشاريع الخاصة أو العامة، و قوانين المالية العامة، و قانون التأمين...).

**5- الاقتصاد السياسي و علم النفس:**

يرتبط كذلك علم الاقتصاد السياسي بعلم النفس، فالاقتصاد التقليدي انطلق أساس من أرضية نفسية تتعلق بالأنانية، معتبرا أن التصرفات الاقتصادية تعتمد على المصلحة الشخصية و تعلق الفرد بضرورة إشباع رغباته، وهنا نجد أن الحاجة كأحد عناصر المشكلة الاقتصادية هي حالة نفسية بالدرجة الأولى، تحرك الفرد للقيام بنشاطات اقتصادية لتلبيتها، كما أن لعدة ظواهر اقتصادية مثل الظواهر النقدية أو ظاهرة القيمة أو ظواهر التقلبات الوقتية أرضية نفسية لا يشك في صحتها. فتأثير الشائعة مثلا على الحياة الاقتصادية يؤكد على صحة هذا التصور، لنفرض مثلا أن شائعة مفادها أن أزمة اقتصادية ستحل بالمجتمع، فترى الأفراد نتيجة هذه الشائعة يهرعون إلى المصارف لسحب ودائعهم و أو لشراء الذهب، و هذا ما جرى فعلا عام 1929 ، عام الضائقة و الأزمة الكبرى التي عرفها النظام الرأسمالي بأمريكا، فبعد الانخفاض الكبير الذي حدث في بورصة نيويورك تدافع الناس نحو صناديق المصارف لسحب ودائعهم و شراء الذهب خوفا من انهيار قيمة الدولار، إلا أنهم بعملهم هذا ساهموا مساهمة فعالة و قوية في تخفيض أسعار الدولار، إذ كثر عرضه في السوق لشراء الذهب و قل طلبه نظرا لسلسلة الانخفاضات التي كانت تصيبه من جراء هذه الأزمة. بصورة أخرى الشائعة خطرة و خطيرة، فهي و إن كانت تحمل أخبار بلا أساس من الصحة لا تلبث و أن تضر بالاقتصاد و تخلق بذلك "أساسها"، و إن كانت الشائعة مدعومة بأساس واقعي فإنها تزيد من حجم قوة الواقعة الاقتصادي و كبر تأثيرها على المجتمع الاقتصادي، حتى أن "ألبير أفتاليون الفرنسي يبني كامل نظريته النقدية على أساس نفسي.

1. **الاقتصاد السياسي و الجغرافيا:**

الجغرافيا هي دراسة العالم كوسط يعيش فيه الإنسان، و النقطة التي يلتقي فيها هذه الفرعين من المعرفة هي تلك الخاصة بتوطن النشاط الاقتصادي ( الوحدات الإنتاجية لهذا النشاط )، و هنا يزودنا علم الجغرافيا بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي، فاحتواء رقعة جغرافية على ثروة النفط أو الذهب أو أي معدن أو مورد طبيعي مهم، سينعكس هذا حتما على طبيعة النشاط والمستوى الاقتصادي و المعيشي لتلك المنطقة أو الدولة كما أن تتأكد هذه العلاقة ضمن ما يعرف ب"الجغرافيا الاقتصادية"، و هي علم البحث عن القوى المحركة و الموارد الطبيعية في بلد معين، و عندما نتحدث عن الموارد الطبيعية فإننا نكون بصدد الحديث عن أحد عوامل المتعلق بالأرض إلى جانب العمل و رأس المال.

1. **الاقتصاد السياسي و الديموغرافيا:**

الديموغرافيا علم يهتم بدراسة قضايا السكان من حيث: حركة السكان، الهجرة، توزيع السكان، الخصوبة في الإنجاب و التكاثر، تحديد النسل، التخطيط العائلي، و يسجل نمو المواليد و الوفيات، متوسط العمر...الخ، فحالات السكان و حركتهم و بناهم الفكرية و طباعهم و بيولوجيتهم هي جميعها محاور يدرسها الديمغرافي في أبحاثه( 4)، في المقابل يذهب علماء الاقتصاد السياسي في تعريفهم للنشاط الاقتصادي إلى اعتبار الإنسان هو الفاعل الأساسي في النشاط الاقتصادي، و من هنا يتضح التداخل الكبير بين هذين العلمين، فالعوامل الديموغرافية تؤثر حتما على السلوك الاقتصادي للإنسان، فهي التي تحدد له شروطه الأساسية: القوة العاملة كما و كيفا، و كذلك مدى الحاجات التي يمثل إشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي. و بناءا على هذا تتفاوت المجتمعات في درجات توفيرها للاحتياجات الكمية و الكيفية لسكانها، و بما أن الموارد المتاحة في الطبيعة ناذرة فإن نوعية السكان تؤثر في هذه الموارد و تسخرها حسب متطلباتها، فاقتصاديات بلد معين تعد غير مستقرة إذا لم يتناسب و حجمها السكاني بالزيادة و النقصان، و من أبرز الاقتصاديين الذي ن ربطوا بين الاقتصاد و السكان "روبرت مالتوس" في نظريته السكانية، بحيث اعتقد بأن الحجم المتزايد للسكان مقابل قلة الموارد و نذرتها سيؤدي بالضرورة إلى حالة عدم الاستقرار.